

1- موضوع البحث :

يتناول هذا البحث دراسة مقارنة للسياستين الفرنسية والأمريكية إزاء منطقة المغرب العربي في فترة ما بعد الحرب الباردة ، و ذلك من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين السياستين، إن كانت "توافقية - تكاملية" أم "تنافسية - صدامية " ، ومن ثم ضبط واستتباط هوامش التوافق والتنافس بين سياستي كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي خلال هذه الفترة.

وقد تم تحديد فترة ما بعد الحرب الباردة التي تنطلق من مطلع التسعينيات 1990 ، لكونها تجسد أكثر عناصر هذا البحث وإشكاليته ،بحكم الخصوصيات الإستراتيجية لهذه الفترة التي بدأت تشهد تلاشي عناصر التحالف الاستراتيجي الغربي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وتراجع مبررات التحالف الغربي في مواجهة "الخطر الشيوعي".

وقد أفرزت هذه المعطيات الإستراتيجية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، بروز مؤشرات تنافس (فرنسي) أوروبي- أمريكي على مراكز النفوذ و المصالح الإقليمية، الإستراتيجية منها و الاقتصادية ، لا سيما في منطقة حوض البحر المتوسط.

وباعتبار أن منطقة المغرب العربي ظلت، منذ عهد استقلال دولها، مصنفة تقليديا في دائرة "منطقة نفوذ حيوية فرنسية"، لخلفيات تاريخية و ثقافية و جيواستراتيجية معروفة، فإن بروز عامل "الأزمة الجزائرية" بانعكاساتها الأمنية المحتملة على استقرار المنطقة، وبداية الاهتمام الأمريكي بمصالح اقتصادية جديدة لها في منطقة المغرب العربي على ضوء الآفاق الواعدة لاكتشافات النفط في الجزائر منذ منتصف التسعينيات، وإطلاق مبادرة الشراكة الاقتصادية الأمريكية - مبادرة "إيزنستات"- عام 1998 بعد تعطل مبادرة الشراكة الأورو-متوسطة " لمسار برشلونة " منذ نوفمبر 1995 ، وكذا بروز مؤشرات إرادة أوروبية للاستقلال عن الحماية الإستراتيجية الأمريكية لا سيما في منطقة حوض المتوسط ، كلها عوامل - من بين أخرى - ساهمت في بروز مؤشرات التنافس الفرنسي- الأمريكي في المنطقة المتوسطة ومنطقة المغرب العربي تحديدا.

و إذا كان الموضوع ينطلق من فرضية بداية هذا التنافس في منطقة كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسلم بأولوية النفوذ الفرنسي فيها خلال العقود الثلاثة التي سبقت نهاية عهد الحرب الباردة، في إطار التوزيع الضمني لمناطق النفوذ في العالم و تقاسم الأدوار الإستراتيجية بين المجموعة الغربية، فإن طبيعة الدراسة لهذا الموضوع تقودنا إلى تحليل مقارن لسياستي كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي، ومن

ثم تحديد هوامش التوافق والتنافس بين السياستين على المستويات الإستراتيجية والاقتصادية و السياسية.

ونظرا للطابع الحديث والحيوي لهذا الموضوع، فإنه ليس من المحبذ تحديد نقطة النهاية لإطاره الزمني بحكم استمرار تفاعلات الظاهرة قيد الدراسة بل وإقبالها على آفاق تفاعلية جديدة في المراحل القادمة.

ومع ذلك فإن تفاعل مؤشرات التنافس الفرنسي -الأمريكي في منطقة المغرب العربي خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى غاية بداية القرن الحالي عام 2000، يبدو كافيا لإثارة وتناول هذه الظاهرة بالتحليل للوقوف على حجمها الحقيقي بعيدا عن دوائر الإثارة الإعلامية التي أحاطت بهذا الموضوع. وقد تم حصر المجال الزمني لإحصائيات المرتبطة بالفصل الثاني حتى 2004 لدوافع البحث التحليلية والإحصائية وأخرى متعلقة بمستوى توفر الإحصائيات اللازمة لكلا طرفي الإشكالية و تقاديا للتشعب ولضمان أكبر قدر ممكن من التحكم في تناول هذا الموضوع الذي يشهد تطورات مستمرة على عدة أصعدة.

وتجدر الإشارة في هذا البحث أن تحديد إطار منطقة المغرب العربي يركز أكثر على المفهوم الاصطلاحي التقليدي المتعلق بالدول الثلاث (الجزائر، المغرب ، تونس) ومن ثم عدم التركيز كثيرا على ليبيا وموريتانيا دون إهمالهما عند الضرورة، وذلك أن تطبيقات إشكالية البحث مست هذا الإطار الجغرافي بالتحديد ،علما أن ليبيا لم تقم علاقات متميزة مع كل من فرنسا وبدرجة أكبر الولايات المتحدة الأمريكية، باستثناء ما يتعلق بالآفاق الجديدة للسياسة الخارجية الليبية التي طرأت في السنوات الأخيرة ، كما أن موريتانيا لا تشكل رهانا أساسيا في السياستين الفرنسية والأمريكية بمنطقة المغرب العربي، إذا استثنينا الدور المنوط بهذا البلد في إدارة عملية" التطبيع الإسرائيلي "مع دول المنطقة.

2-مبررات البحث:

إن الاهتمام بهذا الموضوع يرتكز على عدة حوافز ذاتية و موضوعية تتمحور كلها حول الطبيعة الحيوية لهذه الظاهرة في مجال العلاقات الدولية، باعتبارها تشكل أحد المسارات الرئيسية للعلاقات الإقليمية و الدولية لدول منطقة المغرب العربي في فترة ما بعد الحرب الباردة.

و يمكن تفصيل هذه المبررات على النحو التالي:

أولاً : أن طبيعة العلاقات التاريخية والتميزة بين فرنسا ودول المغرب العربي من جهة والآفاق الجديدة التي أخذتها العلاقات الأمريكية - المغربية بعد الحرب الباردة - لا سيما مع التحول المحسوس لمسار العلاقات الأمريكية مع الجزائر - من جهة أخرى، من شأنه أن يفرض اهتماماً أكبر بواقع وآفاق السياسة المغربية لكل من فرنسا والولايات المتحدة باعتبارهما الشريكين الرئيسيين لدول المنطقة حالياً ومستقبلاً. وتشكل هذه المعطيات دافعا ذاتيا كافيا للاهتمام بموضوع يعنينا كباحثين مغاربيين وجزائريين.

ثانياً : إن تناول هذه الدراسة من زاوية تحليل وتحديد هوامش التوافق والتنافس الفرنسي- الأمريكي في منطقة المغرب العربي، قد يساهم في توضيح الرؤى الإستراتيجية لصناع القرار في دول منطقة المغرب العربي من حيث رسم مجالات التحرك والتفاوض في التعامل مع الشريكين الرئيسيين على مختلف الأصعدة الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية.

ثالثاً : إن الطبيعة الحيوية لهذا الموضوع - رغم عدم اكتمال ملامحه بحكم حداثة إشكالياته وخضوع فرضياته لديناميكية مستمرة في المدى المتوسط على الأقل - تغري بشكل كبير لإدخاله في دائرة البحث الأكاديمي ولو بشكل تمهيدي إلى حين اكتمال ملامح الظاهرة في حقبة زمنية معينة مستقبلاً.

رابعاً : إن الاهتمام الأكاديمي بواقع وآفاق " السياسة المغربية " لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة ، لا سيما من زاوية تحديد هوامش التوافق والتنافس بينهما ، قد يساهم في إثراء إطار مرجعي أكاديمي فقير في هذا الموضوع بالذات، علماً أن الدراسات العربية تكاد تكون منعدمة مقارنة بالدراسات الأمريكية و الفرنسية المتناثرة و غير المركزة في هذا الموضوع بالذات، وتقودنا هذه النقطة للحديث عن الهامش المرجعي المتاح في تناول هذا الموضوع.

3- صعوبات البحث :

إن تحدي الفقر المرجعي في هذا البحث لم يكن مفاجأة ، بحكم حداثة الموضوع وتشعبه وكذا التفاعلات المستمرة لعناصره. ويمكن تفسير الشح المرجعي لهذا الموضوع بغياب الدراسات الأكاديمية واقتصراره على دراسات جزئية غير معمقة أو مساهمات صحفية في إطارها الشامل حيث تركز أغلب المساهمات في هذا الموضوع على الإطار الثنائي لعلاقات كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مع دول منطقة المغرب العربي. وقد يعود ذلك لصعوبة التسليم بالحديث عن سياسة مغربية شاملة حقيقية في المنظور الاستراتيجي الفرنسي

والأمريكي، بقدر ما يتعلق الأمر بمحصلة مجموعة من المسارات لعلاقات ثنائية مع دول منطقة المغرب العربي كل على حدى .

وفي غياب مراجع عربية مركزة في هذا الموضوع ، واقتصار الإطار المتوفر على المساهمات المتناثرة باللغتين الفرنسية والانجليزية ، ارتكز الإسناد المرجعي لهذا الموضوع ومن زاوية إشكاليته تحديدا- استنباط مجالات التوافق والتنافس بين فرنسا والولايات المتحدة في منطقة المغرب العربي - على الإطار الإحصائي والتحليلي المقارن لمحصلة العلاقات الثنائية الفرنسية والأمريكية مع دول المنطقة، وكذا تحليل مضمون الخطاب السياسي الفرنسي والأمريكي إزاء منطقة المغرب العربي، مما يتطلب جهدا مضاعفا في البحث عن المادة الخام وتحليلها وفق إشكالية البحث.

4-الإطار المنهجي:

1-إشكالية البحث:

إن طبيعة موضوع البحث تتطلب الانطلاق من دراسة مقارنة للسياستين الفرنسية والأمريكية إزاء منطقة المغرب العربي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بحيث يكون وجهها الرئيسي تحديد الطبيعة العلائقية بين السياستين: هل هي توافقية - تكاملية أم تنافسية- صدامية مع استنباط هوامش التوافق والتنافس في " السياسة المغاربية لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن منطلق هذه التحديدات الموضوعية يبدو من المهم والمثير تحليلا ارتكاز هذه الدراسة على الإشكاليات الفرعية التالية:

تميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة - بعد انهيار الاتحاد السوفيتي -بانحسار هامش التوافق الاستراتيجي بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ضمن المجموعة الغربية. وقد كان لهذا التحول إسقاطه النسبي على منطقة المغرب العربي ذات نفوذ تقليدي فرنسي مسموح ومعترف به استراتيجيا من الجانب الأمريكي، في إطار توزيع الأدوار ومناطق النفوذ خلال فترة الحرب الباردة. وقد أثارت بداية الشعور الأمريكي بأهمية إدارة مصالحها في منطقة المغرب العربي جدل بروز مؤشرات التنافس الفرنسي- الأمريكي، مما يستدعي البحث في حقيقة هذه الإشكالية بين الإثارة و الواقع.

-يقودنا هذا المنطلق إلى إثارة سؤال الإشكالية التالية :

ماهي هوامش التوافق و التنافس بين سياستي كل من فرنسا والولايات المتحدة إزاء منطقة المغرب العربي؟

من خلال عرض هاتين السياستين على مجالات التنفيذ الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، ومن ثم ماهي الحدود المتاحة والممكنة لهوامش التنافس و" الخطوط الحمراء " التي لا

يجب تخطيطها لتفادي الصدام في إدارة المصالح الفرنسية والأمريكية، حفاظا على هامش المصالح المشتركة في منطقة المغرب العربي. ويمكن من خلال هذه الإشكالية المركبة تحديد المجالات العلانية التي تتحمل هوامش التنافس والتصادم وكذا المجالات التي لا يمكن إدارتها خارج إطار التوافق وتنسيق المصالح بين فرنسا والولايات المتحدة وهكذا ومن خلال دراسة كمية وتحليلية لطبيعة العلاقات لكل من فرنسا والولايات المتحدة مع دول المغرب العربي، يمكن الإجابة نسبيا عن حدود وحجم الدور الفرنسي والأمريكي في هذه المنطقة، مع رصد مجالات التوافق والتنافس بينهما في المغرب العربي.

2- فرضيات البحث:

وفي محاولة لوضع مقارنة تحليلية لهذه الإشكالية المركبة، يمكن الانطلاق من الفرضيات التالية - السياستين الفرنسية والأمريكية إزاء منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة تتقاطعان في هوامش توافق وتنافس دون بلوغ دائرة التصادم بحيث لا تزال العوامل التاريخية والجيواستراتيجية والانشغال الأمريكي بمناطق إستراتيجية أخرى - أكثر أهمية بالنسبة إليهما، ترجح استمرار التوافق الاستراتيجي على التسليم بأولوية الدور الفرنسي في المنطقة، والتعاون على ضمان استقرارها بالشكل الذي يخدم المصالح الإستراتيجية والاقتصادية الخاصة والمشاركة لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على حد سواء في منطقة المغرب العربي.

- هامش التنافس و التصادم بين سياستي كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي، لا يجب أن يتسع إلى حد تهديد المصالح الخاصة والمشاركة لكل منهما، وفي مقدمتها ضمان الحد المطلوب لاستقرار المنطقة والتوازن الإقليمي بين وحداتها. - مجالات التنافس الفرنسي- الأمريكي تمس أساسا دائرة مصالح المجموعات الاقتصادية والاستثمارية الدولية الخاصة في منطقة المغرب العربي، كما هو مطروح في مجال قطاع الطاقة و بعض مجالات التنافس على سوق الاستهلاك المغاربية، فيما تخضع للتشاور وتوزيع hard security - " إدارة الإطار الاستراتيجي - الأمني " الثقيل الأدوار".

3- منهج البحث:

ارتأينا إسقاط إشكالية البحث على ثلاثة مجالات رئيسية للعلاقات الدولية تكون بمثابة حقل دراسة وتحليل مقارنة للإجابة على عناصر إشكالية التوافق والتنافس الفرنسي- الأمريكي في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، ويتعلق الأمر بالحقول الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية .

ويلاحظ في هذا الإطار الاستغناء عن الحقل الثقافي ليس لقلة أهميته ولكن لاختيار يتعلق بتقادي الشعب في موضوع هو أصلا متشابك العلاقات وكذا لمتطلبات حصر مجالات هذا البحث ومن ثم التحكم فيه أكثر، مع العلم أن الخلفيات الثقافية قد توظف وتتدخل بشكل أو بآخر في تحليل المجالات الثلاثة (الاستراتيجية -الاقتصادي و السياسي) التي يتضمنها هذا البحث.

ووفقا لهذا المنطلق المنهجي الذي يعنى بدراسة مقارنة لسياسة دولتين إزاء منطقة إقليمية محددة، يبدو لنا من الجدوى المنهجية اعتماد المنهج المقارن للاقتراب من أجوبة إشكالية البحث، بحيث يتم تحديد ثلاث مستويات للمقارنة تشمل المحاور الإستراتيجية (الأمنية) ، الاقتصادية و السياسية . وباعتبار أن المنهج المقارن - كما يعرفه ستوارت ميل - هو " دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هو التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر"، فالمقارنة في هذا الموضوع تهدف إلى إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر قيد الدراسة ، وهو ما ينطبق على إشكالية هذا البحث .

ونظرا للطابع المتشعب للموضوع ، فإنه لا يمكن الاستغناء في دراسته على مميزات التكامل المنهجي الذي يوفر لنا هامشا أكبر للإحاطة بأكثر قدر من الموضوعية بعناصر إشكالية البحث، وعليه يمكن الاعتماد كذلك على المنهج الإحصائي لتحليل ومقارنة الإطار الكمي لمختلف مستويات العلاقات الفرنسية والأمريكية مع دول منطقة المغرب العربي، وكذا منهج تحليل المضمون للخطاب السياسي والوثائق المتعلقة بسلوك هاتين الدولتين إزاء قضايا منطقة المغرب العربي .ويمكن إجمال الإطار المنهجي لهذا الموضوع في الاقتراب الوصفي والتحليلي المقارن.

ووفقا لهذا المنطلق المنهجي ، فقد قسمت خطة البحث على النحو التالي:

4- تقسيم الدراسة :

حيث يتم تخصيص الفصل الأول للمحور الاستراتيجي ويتضمن أغلب مجالات الفضاء الأمني للسياستين الفرنسية والأمريكية في المغرب العربي، بدءا بالمنطلقات الإستراتيجية لكل منهما وتطبيقاتها على المستوى المتوسطي والمغاربي وصولا إلى هوامش التنافس و التكامل بينهما و يتناول الفصل الثاني إسقاط تحليل إشكالية البحث على المحور الاقتصادي الذي اخذ القسط الأكبر لأهميته الحيوية و باعتباره المحرك الأساسي لباقي المتغيرات السياسية والإستراتيجية الأمنية و الذي اخترنا له ثلاثة حقول رئيسية تتعلق بتحليل مقارن لمبادرتي الشراكة الأوروبية مسار برشلونة مع والأمريكية (MEPI) مبادرة إيزنستات ثم مبادرة

الشراكة في الشرق الأوسط دول المغرب العربي، ثم إجراء دراسة كمية و تحليلية لحجم المبادلات التجارية بين كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مع دول المنطقة، وأخيرا تحليل رهان الطاقة في هذه العلاقات الاقتصادية.

ويتضمن الفصل الثالث المحور السياسي الذي ارتأينا الإجابة فيه عن إشكالية البحث من خلال تحليل المواقف السياسية الفرنسية و الأمريكية من خلال تحليل المنظورين الفرنسي والأمريكي لبدائل الوحدة المغاربية والاندماج (اتحاد المغرب العربي) من خلال عرض أهم التطورات الحاصلة بعد أحداث 11 /9 /2001 وصولا إلى تحليل البدائل والآليات الكفيلة لمواجهة التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي .